المبحث الثالث
السلم في العقد الأممي

مفهوم السلم وعلاقته بالمرأة:

أولاً: مفهوم السلم:

لم يكن هناك تحديد واضح ومحدد لمفهوم السلم في العقد الأممي، ولا في اتفاقيات ودساتير ومؤتمرات الأمم المتحدة ـ حسب اطلاعي ـ ، ومن خلال ما ذكر عن السلم، بالإمكان استخلاص مفهومه ـ حسب وجهة واضعي ومقنني هذه الاتفاقيات والمؤتمرات ـ .

فالسلم يعتبر ثالث أركان العقد الأممي بعد المساواة والتنمية، وقد تم النص على قضية السلم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام (١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م)، حيث جاء في مادته الثالثة: «لكل فرد حق في الحياة والحرية، وفي الأمان على شخصه»(١).

وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة عام (١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م) إشارة إلى السلم، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة على ما يلي: «الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً»(٢).

أما إعلان طهران حول إعلان حقوق الإنسان الصادر في عام (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، فقد نص على أن السلم أمنية البشر كلهم، فقد جاء في مقدمة هذا الإعلان: «وإدراكا منه ـ أي من هذا المؤتمر الدولي الذي صدر عنه الإعلان ـ لكون

(١) حقوق الإنسان/ محمد الدقاق، ص١٨.
(٢) المرجع نفسه ص٣٣.

السلم أمنية يطمح إليها البشر في العالم كله، ولكون السلم والعدالة عاملان لا غنىٰ عنهما لتحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية»[١].

كما بلغ اهتمام الأمم المتحدة بنشر مبدأ السلم بين كافة فئات الناس أن أصدرت إعلاناً خاصاً بالشباب، أطلق عليه اسم «إعلان بشأن إشراب الشباب مثل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب ـ عام ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م»[٢]. نصت مادته الأولىٰ علىٰ ما يلي: «يجب أن يربىٰ الشباب علىٰ روح السلم والعدالة والحرية والاحترام المتبادل والتفاهم؛ بغية تعزيز تساوي جميع البشر وجميع الأمم في الحقوق، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ونزع السلاح، وصيانة السلم والأمن الدوليين»[٣].

وجعل السلم من الشروط الأساسية للتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، كما ورد ذلك في الفقرة (و) من المادة الثالثة من (إعلان حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي)[٤]: «تعتبر من الشروط الأساسية للتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، الأمور التالية: وذكر منها، التعايش السلمي، والسلم، والعلاقات الودية، والتعاون بين الدول، أياً كانت وجوه التفاوت القائمة بين نظمها الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية»[٥].

وكذلك أشارت المؤتمرات التي أقامتها الأمم المتحدة عن المرأة إلىٰ قضية السلم. فتقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة/ كوبنهاجن (١٤٠٠هـ ـ

(١) المرجع، ص٤٩.
(٢) أصدرت هذا الإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥م (القرار ٢٠٣٧ د ـ ٢٠).
(٣) حقوق الإنسان/ محمد الدقاق، ص٣٠٠.
(٤) أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩م (القرار ٢٥٤٢ د ـ ٢٤).
(٥) حقوق الإنسان/ محمد الدقاق، ص٣٠٣.

١٩٨٠م)، نص على أنه: «لن تكون هناك تنمية بدون سلم واستقرار. ولذلك فإن السلم شرط أساس للتنمية. ولن يدوم السلم ـ فضلاً عن ذلك ـ بدون التنمية والقضاء على مظاهر عدم المساواة والتمييز على جميع الأصعدة، والمساواة في المشاركة في تنمية العلاقات الودية والتعاون بين الدول؛ من شأنها أن تسهم في دعم السلم، وارتقاء المرأة نفسها، والمساواة في الحقوق على جميع المستويات، وفي جميع مجالات الحياة، فضلاً عن الكفاح من أجل القضاء على الإمبريالية، والاستعمار الجديد، والصهيونية، والعنصرية، والتمييز العنصري، والفصل العنصري، والهيمنة والاحتلال الأجنبي، والسيطرة والاضطهاد، وكذلك الاحترام الكامل لكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير والاستقلال دون تدخل أجنبي، وتعزيز ضمانات الحريات الأساسية وحقوق الإنسان»(١).

فهذا النص جعل الارتباط بين القضايا الثلاث: السلم والتنمية والمساواة، ارتباطاً وثيقاً لا تنفك إحداها عن الأخرى. كما جعل من التعاون بين الدول وسيلة للقضاء على كافة القوى المهيمنة والمسيطرة على الدول الضعيفة، وكذلك الطروحات والإيديولوجيات التي تغذي سيطرة جانب على جانب آخر. وأن من شأن هذا التعاون أن يحقق كرامة الشعوب وحقها في استقلالها وتقرير مصيرها.

وجاء في تقرير نفس المؤتمر: «إن من شأن التعزيز العالمي للسلم العالمي والأمن الدولي، والكفاح ضد التدخل الأجنبي، والعدوان والاحتلال العسكري، واحترام الاستقلال والسيادة الوطنيين، ووقف سباق التسلح، وتحقيق أهداف السلام العام والكامل، وتخفيض الميزانيات العسكرية، وتحقيق الانفراج، وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وزيادة التعاون فيما بين الدول على أساس المساواة أن يدفع قدماً تنمية البلدان اقتصادياً، واجتماعياً،

(١) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م ـ المقدمة/ باء ـ الفقرة (٥) ص٦.

وثقافياً، حيث لا يمكن التحرك قدماً نحو التنفيذ الكامل لهدفي العقد الآخرين[١] إلا في ظروف السلم»[٢].

وجاء فيه: «إن السلم شرط أساس للحياة والبقاء، وإن إعداد المجتمعات للعيش في سلم يتطلب نوعاً خاصاً من التعليم، هدفه النهائي تحقيق وضع تعيش فيه جميع الأجيال المقبلة في سلم دائم، ولا تحتاج في موقفها إزاء الأمم الأخرىٰ إلىٰ أن تتغلب علىٰ ما ورثته عن العصور الماضية من جهل وتعصب»[٣].

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م): « ينبغي إيلاء عناية خاصة لتوجيه الأطفال وتنشئتهم تنشئة تؤهلهم للعيش بسلام، في جو من التفاهم والحوار واحترام الآخرين. وينبغي - في هذا الصدد - اتخاذ تدابير ملموسة تستهدف عدم تزويد الأطفال والفتيان بوسائل اللعب، والمنشورات، ووسائط الإعلام الأخرىٰ، التي تروج لفكرة الحرب والعدوان، والقسوة، والرغبة المفرطة في السلطة، وغير ذلك من أشكال العنف، في الإطار الواسع لعمليات إعداد المجتمع للعيش في سلم»[٤].

وجاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان/ مكسيكو ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م: «إدراكاً للصلات الوثيقة القائمة بين السلم والتنمية، من المهم جداً للمجتمع الدولي أن يعمل دون توقف، لتعزيز السلم والأمن، ونزع السلاح، والتعاون بين الدول، الأمر الذي لا غنىٰ عنه لتحقيق أهداف سياسات سكانية إنسانية،

(١) أي المساواة والتنمية. حيث إن العقد الأممي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتضمن السلم بالإضافة إلىٰ ما سبق ذكره.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م- أولاً/ ب- الفقرة (٣٢) ص١٢.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م- الفصل الأول/ ب، القرار السابع، الفقرة (١) ص٧٥.
(٤) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م- الفصل الأول/ ثالثاً- واو٢/ ، الفقرة (٢٧٢) ص٩٥.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن إيجاد الظروف المؤدية إلى السلم والأمن الحقيقيين، أن يمكن من تخصيص الموارد للبرامج الاجتماعية والاقتصادية، بدلاً من البرامج العسكرية، مما يساعد - إلى حد كبير - على تحقيق أهداف وغايات خطة العمل العالمية للسكان»[١].

وجاء في تقرير مؤتمر (القمة العالمي للتنمية الاجتماعية/ كوبنهاجن ١٤١٥هـ-١٩٩٥م): «وإننا نؤمن بأن لا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، لتحقيق السلم والأمن وصونهما داخل دولنا وفيما بينها، وأن لا سبيل إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية - بدورهما -، دون أن يسود السلم والأمن، ويشيع احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ولقد أقر ميثاق الأمم المتحدة منذ(٥٠) عاماً بهذا الترابط الجوهري، الذي ما فتئ يزداد قوة منذ ذلك الحين»[٢].

ثانياً: علاقة مفهوم السلم بقضية المرأة:

وتظهر هذه العلاقة واضحة وجلية، من خلال نصوص المؤتمرات الدولية عن المرأة.

فقد جاء في تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة/ كوبنهاجن (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، ما يلي[٣]: «والمرأة في جميع البلدان تعشق السلم، وقد خاضت المرأة في جميع أنحاء العالم نضالاً نشطاً من أجل السلم، ونزع السلاح، والانفراج، والتعاون الدولي، وضد العدوان الأجنبي، وجميع السيطرة

(١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان، مكسيكو ١٩٨٤م - الفصل الأول، (ب) - ثانياً، الفقرة (١٢) ص١٧.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاجن ٦ - ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥م - المرفق الأول، الفقرة (٥)، ص٥.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة، كوبنهاجن ١٩٨٠م - أولاً، (ب) - الفقرة (٢٣)، ص١٠.

الأجنبية، والهيمنة. ولقد لعبت المرأة ـ وبوسعها أن تلعب ـ دوراً نشطاً على الصعيدين الوطني والدولي في سبيل الانفراج، ولجعله عملية مستمرة وعالمية شاملة النطاق حتى يمكن تحقيق أهداف العقد».

وجاء في تقرير المؤتمر: «وينبغي للدول ـ وفقاً لالتزامها بموجب الميثاق ـ بأن تصون السلم والأمن وتحقيق التعاون الدولي على تشجيع وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على أن تأخذ في هذا الصدد حق العيش في سلم، وأن تساعد المرأة على المشاركة في تعزيز التعاون الدولي من أجل إعداد المجتمعات للعيش في سلم»(١).

وورد في تقرير هذا المؤتمر: }ينبغي للمرأة في جميع أنحاء العالم، أن تشارك بأوسع قدر في الكفاح من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين.. وينبغي إيلاء أولوية عالية لمسألة توفير فرص التدريب والتعليم على جميع الأصعدة. ويمكن أن يشمل ذلك تنظيم مقررات في الجامعات أو المدارس العليا، ومحاضرات عن الشؤون الدولية، والمناقشات العامة، والمؤتمرات، والحلقات الدراسية، وغيرها من الأنشطة الدراسية»(٢).

وجاء في تقرير هذا المؤتمر ـ أيضاً ـ: «وينبغي تكثيف حملات التضامن مع المرأة في كفاحها لمناهضة الاستعمار، والاستعمار الجديد، والعنصرية، والتمييز العنصري، والفصل العنصري، ومن أجل الاستقلال والتحرير الوطنيين، وينبغي تقديم كل ما يمكن من المساعدة للمرأة المشتركة في هذا الكفاح، بما في ذلك تقديم الدعم من وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات»(٣).

وجاء فيه: «وينبغي للحكومات أن تشجع وسائط الاتصال الجماهيري،

(١) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة، كوبنهاجن ١٩٨٠م ـ أولاً، (ب) الفقرة (٣٣)، ص١٣.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م ـ ثالثاً، (أ) الفقرة (٧٦) ص٢٤.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م ـ ثالثاً، (أ) الفقرة (٧٧) ص٢٤.

على مساندة زيادة مشاركة المرأة في الجهود المبذولة لتعزيز التعاون والسلم الدوليين، وعلى بث برامج تزيد النساء وعياً بأنشطة حكوماتهن وبمواقفها، بصدد القضايا الحيوية في الشؤون الدولية، ممكنة إياهن - بذلك - من القيام بدورهن في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وفي مناهضة الاستعمار، والعنصرية، والتمييز العنصري، والعدوان والاحتلال الأجنبيين، وجميع أشكال السيطرة الأجنبية»(١).

وجاء فيه: «إن عرقلة مشاركة المرأة اقتصاديا، واجتماعياً، وسياسياً، تتعارض مع المثل العليا لإعداد المجتمعات للعيش في سلم»(٢).

كما ورد فيه: «إن الإعداد للسلم يبدأ من داخل العائلة، حيث ينبغي تشجيع الرجال والنساء على أن يغرسوا في أبنائهم قيم الاحترام المتبادل وفهم جميع الشعوب، والتسامح والمساواة العنصرية، والمساواة بين الجنسين، وحق كل أمة في تقرير مصيرها، والرغبة في الحفاظ على التعاون الدولي، والسلم، والأمن، في العالم»(٣).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م): «وعلى الرغم مما حققه العقد - أي الفترة التي حددت بين عامي (١٣٩٦و١٤٠٥هـ - ١٩٧٦و١٩٨٥م) من إنجازات، فإن مشاركة المرأة في الأنشطة الحكومية وغير الحكومية، وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم، وتعبئة الجهود من السلم، والتربية الداعية إلى السلم، والبحوث المتعلقة بالسلم، ما زالت محدودة. ولا تلحظ في أغلب الأحيان مشاركة المرأة في الكفاح من أجل القضاء على

(١) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م - ثالثاً، (أ) الفقرة (٨٧) ص٢٥، ٢٦.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م - الفصل الأول/ ب، القرار السابع، الفقرة (٣) ص٧٦.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م - الفصل الأول/ ب، القرار السابع، الفقرة (٤) ص٧٦.

الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، والفاشية، وما شابه ذلك من مذاهب، والاحتلال الأجنبي، والسيطرة الأجنبية، والعدوان، والعنصرية، والتمييز العنصري، والفصل العنصري، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان»(١).

وورد في تقرير المؤتمر: }ولا يمكن التوصل إلى سلم شامل وطيد إلا باشتراك المرأة اشتراكاً كاملاً - وعلى قدم المساواة مع الرجل - في شؤون العلاقات الدولية، وخصوصاً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم، بما في ذلك العمليات المرجوة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة»(٢).

وجاء في تقريره: «ومن الواضح أن النساء في كل أنحاء العالم، قد أعربن بجلاء عن حبهن للسلام، ورغبتهن في القيام بدور أكبر في التعاون الدولي والتفاهم والسلم بين مختلف الأمم. ولذا ينبغي التعجيل - قدر الإمكان - بإزالة جميع العقبات، على الصعيدين الوطني والدولي، التي تعترض إسهام المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين»(٣).

وجاء في تقرير هذا المؤتمر: «وبالنظر إلى أن المرأة ما زالت ممثلة بدرجة بعيدة جداً عن الكفاية في العمليات السياسية - الوطنية والدولية -، التي تعالج السلم وتسوية المنازعات، فإنه من الأهمية بمكان أن تؤيد النساء وتشجع بعضهن بعضاً في مبادراتهن وأعمالهن المتعلقة إما بالقضايا العالمية، مثل نزع السلاح ووضع تدابير لبناء الثقة بين الأمم والشعوب، أو مجالات نزاع محددة بين الدول أو داخلها»(٤).

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م - الفصل الأول/ ثالثاً (أ)، الفقرة (٢٣٤) ص٨١، ٨٢.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م - الفصل الأول/ ثالثاً (أ)، الفقرة (٢٣٥) ص٨٢.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م - الفصل الأول/ ثالثاً (أ)، الفقرة (٢٣٧)، ص ٨٢.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م - الفصل الأول/ ثالثاً (ب)، الفقرة (٢٤١) ص ٨٣.

وورد فيه ـ أيضاً ـ : «تعتبر مهمة صون السلم العالمي، وتفادي وقوع كارثة نووية، من أهم المهام التي ينبغي للمرأة أن تضطلع بدور فيها، لا سيما عن طريق تأييدها الفعال لوقف سباق التسلح، الذي يعقبه تخفيض الأسلحة وتحقيق نزع السلاح العام والكامل ـ في ظل رقابة دولية فعالة ـ ، وبذلك تساهم في تحسين وضعها الاقتصادي»(١).

وجاء فيه ـ أيضاً ـ : «وينبغي أن ينظر إلى دور المرأة المتكافئ في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم ـ وما يتصل به من قضايا ـ ، على أنه أحد حقوقها الإنسانية الأساسية، ومن ثم ينبغي النهوض بذلك الدور وتشجيعه على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومسايرة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وينبغي إزالة جميع العوائق القائمة التي تعترض سبيل تحقيق المرأة للمساواة مع الرجل»(٢).

وجاء في تقرير هذا المؤتمر: «ينبغي للحكومات أن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على الممارسات التمييزية القائمة ضد المرأة، ولإتاحة فرص متكافئة لها كي تلتحق ـ على كافة المستويات ـ بالخدمة المدنية وتدخل السلك الدبلوماسي، وتقوم بتمثيل بلدها بوصفها من أعضاء الوفود في الاجتماعات الوطنية، والإقليمية، والدولية ـ بما فيها المؤتمرات التي تعقد حول السلم ـ ، وحل المنازعات، ونزع السلاح، واجتماعات مجلس الأمن، والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة»(٣).

وجاء فيه ـ أيضاً ـ : «وينبغي تشجيع المرأة على تلقي دراسات جامعية في نظم الحكم والعلاقات الدولية والدبلوماسية، وتقديم الدعم المادي لها؛ كي تتمكن

(١) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م ـ الفصل الأول/ ثالثاً (ب)، الفقرة (٢٥٠) ص٨٦.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م ـ الفصل الأول/ ثالثاً (ب)، الفقرة (٢٥٣) ص٨٧.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م ـ الفصل الأول/ ثالثاً ـ واو/ ١، الفقرة (٢٦٧) ص٩٤.

من الحصول على المؤهلات الفنية اللازمة للعمل في الميادين المتصلة بالسلم والأمن الدوليين»[١].

وجاء فيه: «وينبغي تشجيع النساء والمنظمات النسائية ـ من مختلف البلدان ـ على مناقشة ودراسة الجوانب المختلفة لتعزيز قضايا السلم والتنمية؛ بغية زيادة المعرفة وتسهيل التفاهم، وإقامة علاقات ودية بين البلدان والشعوب. وينبغي تشجيع القيام بزيارات بين النساء من مختلف البلدان، وعقد الاجتماعات بمشاركة كاملة من جانب المرأة»[٢].

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ بكين، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م)[٣]: «إن السلم المحلي، والوطني، والإقليمي، والعالمي، يمكن تحقيقه، ويرتبط ارتباطاً لا انفصام له بالنهوض بالمرأة، التي تمثل قوة أساسية في مجالات القيادة، وحل النزاعات، وتعزيز السلم الدائم على جميع المستويات».

وورد في تقرير هذا المؤتمر: «ويجب اتخاذ خطوات إيجابية لكفالة السلام؛ من أجل النهوض بالمرأة والسعي الحثيث ـ اعترافاً بالدور الرائد الذي تؤديه المرأة في حركة السلم ـ إلى نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة، وتأييد المفاوضات المقصود بها التوصل دون إبطاء إلى إبرام معاهدة عالمية، لفرض حظر شامل على التجارب النووية، يمكن التحقق منها تحققاً فعالاً ومتعدد الأطراف، وتسهم في نزع الأسلحة النووية ومنع انتشار الأسلحة بجميع جوانبه»[٤].

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م ـ الفصل الأول/ ثالثاً ـ واو/ ١، الفقرة (٢٦٨) ص٩٤.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م ـ الفصل الأول/ خامساً ـ جيم/ ٥، الفقرة (٣٥٧) ص١٢٦.

(٣) المرفق الأول/ إعلان بكين، الفقرة (١٨) ص٧.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: المرفق الأول/ إعلان بكين، الفقرة (٢٨) ص٨.

وجاء في تقرير هذا المؤتمر: «وصون السلم والأمن على الصعيد العالمي، وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي، إلى جانب منع سياسات الاعتداء والتطهير العرقي، وتسوية النزاعات المسلحة، إنما هي أمور ذات أهمية بالغة بالنسبة لحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة والطفلة، فضلاً عن القضاء على جميع أشكال العنف الموجه ضدهما، والحيلولة دون استخدامهما كسلاح حرب»(١).

وجاء في تقرير هذا المؤتمر: «وإقراراً بأن إحلال السلم والأمن وصيانتهما شرطان أساسيان لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، تتجه النساء بشكل متزايد إلى إثبات أنفسهن - باعتبارهن صاحبات دور رئيس - في حركة الإنسانية الساعية إلى تحقيق السلم. وتعتبر مشاركتهن الكاملة في عمليات صنع القرار، واتقاء النزاعات وحلها، وسواها من مبادرات السلم كافة، شرطاً لا غنى عنه لتحقيق السلم الدائم»(٢).

وجاء في تقرير هذا المؤتمر: «وفي عالم يتسم باستمرار عدم الاستقرار وبالعنف، ثمة حاجة ملحة إلى تنفيذ نُهَج تعاونية تجاه السلم والأمن. ووصول المرأة إلى هياكل السلطة، ومشاركتها الكاملة فيها على قدم المساواة مع الرجال، ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود التي تبذل من أجل منع المنازعات وتسويتها، كلها أمور أساسية لصون وتعزيز السلام والأمن. ورغم أن المرأة بدأت تؤدي دوراً هاماً في حل النزاعات، وحفظ السلام، وفي آليات الدفاع والشؤون الخارجية، فإنها ما زالت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مناصب صنع القرار.

وإذا أريد للمرأة أن تنهض بدور متساو في تأمين السلم وصيانته، فيجب تمكينها سياسياً واقتصادياً، ويجب أن تكون ممثلة على جميع مستويات صنع القرار تمثيلاً كاملاً»(٣).

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الثاني، الفقرة (١٢) ص١٤.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الثاني، الفقرة (٢٣) ص١٧.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ هاء، الفقرة (١٣٤) ص٧٤، ٧٥.

نقد مفهوم السلم وعلاقته بقضية المرأة:

أولاً: نقد مفهوم السلم:

من خلال مفهوم السلم في العقد الأممي نستطيع أن نذكر بعض الملاحظات على هذا المفهوم:

أولاً: ليس هناك مصطلح واضح ومحدد لمعنى السلم في هذا العقد الأممي، إلا أنه يفهم من خلال النصوص والسياقات التي ترد فيها هذه الكلمة أن المراد من السلم: أن يأمن الناس على أشخاصهم، ويتحقق ذلك في حالة عدم الحرب والعدوان بين الدول. وهذا المعنى للسلم والأمن معنى ناقص، فالسلم في اللغة له عدة معان، منها:

أ- علامة المسالمة، أي ظهور بوادر لغياب الحرب أو توقفها.

ب- الصلح بين جماعتين، ففي كتابه (بين المهاجرين والأنصار حين مقدمه المدينة نص على ما يلي: }وإن سلم المؤمنين واحد لا يسالم مؤمن دون مؤمن{، أي لا يصالح واحد دون أصحابه، وإنما يقع الصلح بينهم وبين عدوهم باجتماع مَلَئهم على ذلك.

ج- الحياد، بمعنى عدم وجود تعامل أو علاقة بين طرفين، كما في قوله - تعالى -: ﴿ **وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا** ﴾ [**الفرقان**: ٦٣]، أي لا خير بيننا وبينكم ولا شر[١]، وليس السلام هنا هو المستعمل في التحية.

د- الاستسلام وإظهار الخضوع والانقياد والرضا بالأحكام، وتلك هي حالة الهزيمة التي يفرضها الغالب على المغلوب.

وهذا المعنى الأخير للسلم هو المعنى الذي تنفذه الدول القوية - أو ما تسمى بالدول العظمى - المؤسسة للأمم المتحدة والمهيمنة على قراراتها، على الدول

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج٣ ص٣٣٧، وتفسير القرطبي ج١٣، ص٦٨.

الضعيفة ـ خاصة الدول الإسلامية ـ.

فحديث هذه الدول الكبرىٰ عن السلم ـ ممثلاً في دساتير الأمم المتحدة وصكوكها وقراراتها ومؤتمراتها ـ، إنما هو للاستهلاك الإعلامي، ولتبرير استمرار انقياد الدول الضعيفة وتبعيتها لها.

فإذا نظرنا إلىٰ ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام (١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م)، نجده يقول: «نحن شعوب الأمم المتحدة قد قطعنا علىٰ أنفسنا عهداً أن نجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب، وأن نعمل علىٰ إيجاد تعاون اقتصادي واجتماعي بين دول العالم، بأسلوب يرتفع بمستويات الحياة الكريمة للجميع، ويحفظ السلم للجميع، ويفض المنازعات بالوسائل السلمية».

«وبعد خمسين عاماً، أين هي الأمم المتحدة من هذا العهد الذي قطعته علىٰ نفسها؟ وأين الدول الكبرىٰ التي شكلت هذه المنظمة، لتقود بها العالم بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، التي كبدت البشرية أكثر من عشرين مليوناً من القتلىٰ؟

إن الدول الكبرىٰ المنتصرة في الحرب العالمية الثانية صاغت بنود ونظم المنظمة الدولية؛ لكي تحفظ بها مكاسبها التي خرجت بها من الحرب، حيث قسمتها إلىٰ مناطق نفوذ، وإقطاعيات احتكار واستغلال، أطلق عليه أولاً: (الاستعمار)، ثم تغير الاسم إلىٰ (الاستقلال). الدول التي سلمت نفسها بنفسها زمام ولاية أمر العالم، وأعطت لنفسها حق الاعتراض والنقض لأي قرار وأي إرادة للشعوب منفردة أو مجتمعة»[1].

إن دعوة الأمم المتحدة للسلم والأمن الدوليين ـ حسب مفهومها ـ، دعوة مرفوضة من وجهين:

---

(١) الأمم المتحدة والأمم غير المتحدة/ عبدالعزيز كامل ـ مجلة البيان ـ العدد ٩٥ ـ رجب ١٤١٦هـ.

الوجه الأول: أن الإسلام يأمر المسلمين ألا يضعفوا أمام أعدائهم من الكفار ويتركوا الجهاد ويميلوا إلى المهادنة والمسالمة، إذا كانوا في حالة من القوة[١]. كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ**﴾ [**محمد**: ٣٥].

الوجه الثاني: أن هناك دولاً وشعوباً إسلامية انتهكت حقوقها، وسلبت أراضيها، وصودرت حرياتها، يأتي في مقدمتها: أرض فلسطين التي تضم في جنباتها المسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين، وكذلك البوسنة والهرسك، وكوسوفا، والشيشان، وكشمير، وغيرها من البلاد الإسلامية[٢].

فليس هناك سلم أو أمن دولي، حتى تعود للمسلمين ديارهم وممتلكاتهم، وتعلو راية التوحيد.

ثانياً: أن الدول العظمى المسيطرة على الأمم المتحدة والمؤثرة فيها، هي أول من يخالف مفهوم السلم والأمن الدوليين الذي يدعون إليه، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: الزيادة في النفقات العسكرية، والمضي في سباق التسلح، واستمرار السياسات العدوانية، وتقسيم العالم إلى مضطهِدين ومضطهَدين[٣].

الوجه الثاني: الدفاع عن الصهاينة المعتدين على دولة فلسطين ـ الذين يسهمون باحتلالهم للأراضي الإسلامية في عدم استقرار السلم والأمن ـ فقد اعترضت بعض الدول الكبرى وغيرها من الدول[٤]، على الفقرة [٥] من تقرير

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ج ص١٩٥، والإسلام في حياة المسلم/ محمد البهي ص٤٨٤، ٤٨٥.

(٢) انظر: حقوق الإنسان في الإسلام/ أمير عبدالعزيز ص٨٧ وما بعدها.

(٣) كما صرح بذلك وفد ألبانيا المشارك في المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م، في بيان له. انظر: ص٢٢٢ من تقرير هذا المؤتمر.

(٤) كالولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، واستراليا، وإيطاليا، والسويد، وسويسرا، والنرويج، والعدو الصهيوني، وهولندا، وغيرها من الدول. انظر: ص٢٢٣ من تقرير المؤتمر العالمي للمرأة، كوبنهاجن.

المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)[١]، لأنها تساوي بين الصهيونية وبين مصطلحات مهينة، مثل العنصرية، والاستعمار، وأن ذلك يستلزم أن تدمير إسرائيل مطلب أساسي لتحقيق سلم وتسوية عادلة في الشرق الأوسط ـ كما قال ذلك وفد الولايات المتحدة الأمريكية[٢] ـ. بل أدىٰ هذا الدفاع عن هذا المعتدي إلىٰ التصويت ضد برنامج عمل المؤتمر ككل، كما حصل من وفود الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا[٣]. وقد أدت هذه المواقف من هذه الدول وغيرها إلىٰ حذف إدانة الصهيونية، كعنصر لا يؤدي إلىٰ الاستقرار والسلم، من مؤتمر المرأة عام (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) في نيروبي، وإبدالها بلفظة «الإرهاب»[٤].

ثالثاً: إن مفهوم السلم العالمي الدائم مفهوم مخالف لسنة من سنن الله الكونية، ألا وهي سنة الصراع والتدافع في الأرض، كما قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ** ﴾ [**البقرة**: ٢٥١]. كما أنه لم يتحقق في عالم الواقع، فمنذ متىٰ يعطي القوي فرصة السلام للضعيف؟

رابعاً: لم يشر مفهوم السلم في تقارير هذه المؤتمرات إلىٰ مفهوم مهم في هذا الجانب ألا وهو مفهوم الأمن الذاتي، أو ما يسمىٰ بالأمن النفسي، وهو مفهوم مهم جداً في عملية عمارة الأرض، فإذا لم يشعر المرء بالأمن داخل نفسه، فلا يمكن له أن يسهم في تنمية نفسه ومجتمعه من حوله. وهذا الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بالإيمان بالله تعالىٰ وتوحيده، كما قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿ **الَّذِينَ آمَنُوا**

(١) سبق ذكر هذه الفقرة. انظر: ص٣٥٧.
(٢) انظر: تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م، ص٢١٣.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م، ص٢١٥، ٢١٦.
(٤) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ نيروبي ١٩٨٥م ـ الفصل الأول/ ثالثاً ـ ألف، الفقرة (٢٣٢)، ص٨١.

﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]. ففي هذه الآية ربط واضح وعلامة قوية بين رسوخ عقيدة التوحيد في النفس البشرية، وبين الأمن والاطمئنان ليس في الدنيا فحسب، وإنما في الآخرة أيضاً.

ثانياً: نقد علاقة مفهوم السلم بقضية المرأة.

إن من يقرأ توصيات وتقارير مؤتمرات المرأة، وغيرها من المؤتمرات التي تقيمها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في قضايا السلم، يلاحظ ما يلي:

أولاً: المبالغة الواضحة في بيان أن المرأة خاضت نضالاً نشطاً من أجل السلم، ونزع السلاح، ومكافحة الاستعمار، والعدوان، والعنصرية، والسيطرة الأجنبية، وغير ذلك. وأنها لعبت - وبوسعها أن تلعب - دوراً نشطاً على الصعيدين الوطني والدولي في سبيل الانفراج الدولي، وجعله عملية مستمرة وعالمية.

فهذه العبارات عبارات منمقة، ليس لها رصيد في الواقع، كما أنها عبارات غير مقيسة. فلم تذكر تقارير هذه المؤتمرات أمثلة للنضال النشط الذي قامت به المرأة - على مستوى دول العالم - من أجل السلم، ونزع السلاح، إلى آخر ما ذكر آنفاً. فهذه الأمور ليست من السهولة بمكان حتى تستطيع المرأة أن تحلها، فهي مسائل قد استعصى حلها على كثير من الشعوب، على مستوى الحكام والساسة والخبراء في هذه المجالات، فضلاً عن أن المرأة ضعيفة بطبيعتها، ولم تستطع أن تدفع عن نفسها الأذى، والعنف، والاعتداء الجنسي وغير الجنسي، في المنزل والعمل والأماكن العامة وغيرها من الأمور المشينة، فكيف تستطيع أن تدفع العدوان على مستوى الجيوش والدول؟.

ثانياً: دعت هذه المؤتمرات إلى توفير فرص التدريب والتعليم للمرأة، كتنظيم مقررات في الجامعات أو المدارس العليا، وكحضور المناقشات العامة والمؤتمرات، والحلقات الدراسية، فيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن الدوليين. فهل

هذه المسألة مما يثير اهتمامات المرأة؟ وهل هذه القضايا السياسية تتناسب وطبيعة المرأة؟ أعتقد أن الإجابة بالنفي، ومما يؤكد ذلك أن الدراسات والبحوث والبيانات الإحصائية أثبتت أن المرأة تتجه إلىٰ ما يتناسب مع طبيعتها وفطرتها، ففي قضايا اتجاهات المرأة في التعليم والعمل، أثبتت الجداول الإحصائية التي أصدرتها منظمة اليونسكو أن المرأة في الدول غير الإسلامية المتقدمة صناعياً، (كالولايات المتحدة، وكندا، واليابان، والمملكة المتحدة)، اتجهت إلىٰ التعليم والتخصصات التي تتوافق مع طبيعتها، ولم تتجه إلىٰ التعليم التقني، أو التخصصات الطبيعية (كالفيزياء والهندسة)، بالرغم من توجه حكومات تلك الدول إلىٰ ذلك النوع من التعليم والتخصص، وحثها عليه[1].

وأخيراً: لو أن تلك الفرص التدريبية والتعليمية، وجهت للمرأة فيما يفيدها في أمر دينها ودنياها، وما يتوافق مع طبيعتها التي فطرها الله عليها لكان أولىٰ وأجدىٰ وأنفع لها.

ثالثاً: جاء في إحدىٰ توصيات هذه المؤتمرات، أنه ينبغي تكثيف حملات التضامن مع المرأة في مكافحتها لمناهضة الاستعمار، والعنصرية، والعدوان، من أجل الاستقلال، إلىٰ غير ذلك، وأنه ينبغي تقديم كل ما يمكن من المساعدة للمرأة المكافحة، وأن ذلك يشمل تقديم الدعم من وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات.

إن المتتبع لواقع الأمم المتحدة ومنظوماتها التابعة لها، في تعاملها مع ظروف

---

(١) انظر: تقرير منظمة اليونسكو عام ١٩٩٩م، نقلاً عن بحث بعنوان (رصد بعض الاتجاهات العالمية حول واقع التحاق الفتاة العربية بالتعليم التقني والمهني) إعداد/ رياض غرايبية و حسين سرحان ص٢٦ وما بعدها. وهذا البحث مقدم لندوة أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع الاتحاد العربي للتعليم التقني، واستضافتها الرئاسة العامة لتعليم البنات ومكتب التربية لدول الخليج العربي في مدينة الرياض، من ١ ـ ٣ محرم ١٤٢٢هـ. وعنوان الندوة (واقع التحاق الفتاة العربية بالتعليم التقني والمهني في البلاد العربية، وسبل تحسينه).

المرأة في البلاد المضطهَدة والمستعمَرة، ليجد تناقضاً عجيباً وغريباً ـ خاصة مع المرأة المسلمة ـ بين تصاريح نشر السلم العالمي، وما يتبعها من ألفاظ جذابة ومنمقة، وبين الواقع الأليم، والمخزي في عدم نصرة المرأة المسلمة المظلومة وحقوقها المنتهكة، في مواقع شتى من الأرض، في فلسطين، والبوسنة، وكوسوفا، وكشمير، والشيشان، والفلبين، وغيرها من بقاع الأرض، كحقها في الحفاظ على دينها، وعرضها وشرفها، وأرضها، ومالها، وغيرها من الحقوق التي تقرها حقوق الإنسان، فضلاً عن الشريعة الإسلامية.

بل إن الأمر وصل إلى أن تغتصب النساء المسلمات في البوسنة وغيرها، من قبل جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، وقد تحدثت الصحف العالمية بإسهاب عن مثل هذه القضايا. فأين نشر السلم والأمن العالميين من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها ومؤتمراتها؟ إن الأمر لا يعدو أن يكون نشر السلم والأمن للأمم القوية المتحدة على الأمم الضعيفة غير المتحدة. ومما يؤكد الكلام السابق أن الدول المسيطرة والمؤثرة على هيئة الأمم المتحدة [(١)]، قد اعترضت على التوصية المتعلقة بالمساندة وإعلان التضامن مع المرأة الفلسطينية في كفاحها من أجل نيل حقوقها الأساسية، وصوتت هذه الدول ضد هذه التوصية !!.

ونص هذه التوصية ما يلي: «وينبغي لجميع نساء العالم أن يقدمن مساندتهن، بالإعلان عن تضامنهن مع المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ومساندتهن لهما في كفاحهما من أجل نيل حقوقهما الأساسية. وينبغي لمنظمة الأمم المتحدة تقديم المساعدة المادية والأدبية لمعاونة المرأة الفلسطينية. وينبغي تنفيذ برامج ومشاريع محددة لتحقيق هذا الغرض»[(٢)].

---

(١) كالولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية كالمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وهولندا، والنرويج، وبلجيكا، وكذلك أستراليا، واليابان. انظر: تقرير المؤتمر العالمي للمرأة، كوبنهاجن ١٩٨٠م، ص٢٢٥.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ كوبنهاجن ١٩٨٠م ـ ثالثاً/ ألف ـ الفقرة (٨٢) ص٢٦.

فما هذا التناقض بين شعارات السلم والأمن، ومكافحة العدوان الأجنبي، ونزع السلاح، وغير ذلك من جهة، وبين هذه المواقف المشينة من هذه الدول تجاه المرأة عموماً والمسلمة خصوصاً، من جهة أخرىٰ؟!.

رابعاً: هناك تناقض بين بعض توصيات وقرارات المؤتمرات، فبعض التوصيات تشير إلىٰ دور المرأة الفعال والنشط في نشر السلم العالمي، ومكافحة الاستعمار، والعدوان الأجنبي، ونزع السلاح، وغير ذلك. وبعضها يشير إلىٰ أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم، وكفاحها من أجل القضاء علىٰ الاستعمار، والإمبريالية، وغير ذلك، لا يزال محدوداً.

خامساً: إن القول بأن مهمة صون السلم العالمي، وتفادي وقوع كارثة نووية، من أهم المهام التي ينبغي للمرأة أن تضطلع بدور فيها، لا سيما عن طريق تأييدها الفعال لوقف سباق التسلح: يعتبر من السخرية والاستهزاء بالمرأة، ويعتبر من الكلام الباطل، فتوهم المرأة بأنها تستطيع عمل أشياء عظيمة وكبيرة، بمجرد خروجها من بيتها، ومشاركتها في هذه الأنشطة. ثم إذا افترضنا أن المرأة تستطيع المشاركة في هذه القضايا السياسية الخطرة، فهل هذا يعتبر من أهم القضايا التي ينبغي لها أن تضطلع بدور فيها؟. فأين دورها في منزلها وتربية رجال المستقبل ورعاية زوجها؟ أم يعتبر هذا الكلام من أشكال التحيز، والتفكير النمطي الجامد الذي يجب مواجهته وإزالته، كما تنص علىٰ ذلك بعض توصيات المؤتمرات التي سبق ذكرها ؟.

سادساً: إن هذه المؤتمرات دعت في توصياتها، إلىٰ تمكين المرأة ـ وعلىٰ قدم المساواة مع الرجل ـ من المشاركة في الخدمة الدولية والدبلوماسية، والوصول إلىٰ السلطة السياسية، وأن تقوم بتمثيل بلدها ـ بوصفها من أعضاء الوفود ـ في الاجتماعات الوطنية، والإقليمية، والدولية، بما فيها المؤتمرات التي تعقد حول السلم، وحل المنازعات، ونزع السلاح، واجتماعات مجلس الأمن، والهيئات

الأخرىٰ التابعة للأمم المتحدة.

وهذا الأمر إن كانت المؤتمرات تجيزه وتؤيده ـ حسب دساتيرها ومبادئها ـ، فإن الإسلام لا يبيح للمرأة أن تتولىٰ هذه الوظائف الدبلوماسية والسياسية؛ لأن هناك محاذير شرعية تترتب علىٰ ذلك.

ثم إن المرأة قد وصلت ـ في بعض الدول وفي فترات مختلفة ـ إلىٰ أعلىٰ سلطة سياسية، وهي رئاسة الدولة، فهل تحقق السلم والأمن في ربوع هذه الدول، وبينها وبين جاراتها من الدول؟ إن الواقع يجيب بالنفي.

فهذه المملكة المتحدة خاضت ـ إبان حكم امرأة لها حرباً ضروساً، مع دولة بعيدة جداً عنها، وهي دولة الأرجنتين، بسبب جزر (الفوكلاند)، في الحرب الشهيرة عام (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

وهذه دولة سيريلانكا، تحكمها امرأة، ولا تزال المشاكل مع (ثوار التاميل) قائمة إلىٰ هذا الوقت.

وهذه دولة تركيا، إبان حكم امرأة لها، لم تنته مشاكلها مع الأكراد.

وكذلك دولة باكستان، حينما تولت السلطة امرأة، لم تنته مشكلة كشمير. والأمثلة ـ في مثل هذا الأمر ـ كثيرة.

وعلىٰ الرغم من ذلك فلا زالت الأمم المتحدة ـ ممثلة بأمينها العام ـ تطالب بمشاركة عدد أكبر من النساء في عمليات حفظ السلام: «فقد طالب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مساء الأربعاء[1]، مشاركة عدد أكبر من النساء في عمليات حفظ السلام، مشيراً إلىٰ دورهن الخاص في منع حصول النزاعات، وفي تسويتها.

(١) الموافق ٧ مارس ٢٠٠٠م ـ ١ ذو الحجة ١٤٢٠هـ.

وفي رسالة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة[١]، قال عنان: (إن النساء اللواتي يعرفن جيداً ثمن النزاعات، هن غالباً أفضل من الرجال في مجال حدوثها أو حلها).

وأضاف: (عندما تتسبب التوترات الإثنية - أي العرقية - بوقوع نزاع أو بتأجيجه، تبني النساء جسوراً بدلاً من الجدران).

وأشار عنان إلى أن الأمم المتحدة: (تبذل جهداً خاصاً من أجل توظيف عدد أكبر من النساء، في عملياتها الخاصة لحفظ السلام، أو لإقامة السلام، كما تبذل جهداً لتكون جميع المهمات التي تقوم بها، أكثر تفهماً لقضية المرأة).

كما أن مجلس الأمن الدولي أصدر - بالمناسبة نفسها - بياناً قال فيه: (إن المساواة والمشاركة الكاملة للنساء في هيئات الحكم ضروريان من أجل الحفاظ على السلام والأمن وتشجيعهما)[٢].

(١) يوافق يوم ٨ مارس من كل عام ميلادي.
(٢) جريدة الرياض - العدد (١١٥٨١) - ٣ ذو الحجة ١٤٢٠هـ/ الموافق ٩/ ٣/ ٢٠٠٠م.